طالت 17 فلسطينياً معظمهم في مدينة نابلس

الأراضي المحتلة: حملة اعتقالات جديدة في الضفة .. واتهامات أممية لإسرائيل

جنود إسرائيليون يستقوون على امرأة فلسطينية في الضفة

استهداف جنود الاحتلال لعمال عند حاجز عزون عتمة يخلف جريحاً بالرصاص

فالك: إسرائيل تمارس العقاب الجماعي على 1.75 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع

جنيف - «وكالات»: اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي صباح الامس 17 فلسطينيا في عدد من مدن وقرى الضفة الغربية، معظمهم بمدنية نابلس.

فقد قال مصدر أمني فلسطيني إن قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت قرية عوريف قضاء نابلس فجر الامس، واعتقلت تسعة فلسطينيين بعد دهم منازلهم.

وبين عبد الحكيم شحادة -عضو المجلس القروي في عوريف- أن المعتقلين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عاما، مؤكدا أن هذا يدلل على أن الاحتلال يريد لجم التحركات التي يقوم بها أهالي القرية لصد هجمات المستوطنين التي لم تتوقف مطلقا خلال الأشهر القليلة الماضية.

ولفت إلى أن المستوطنين القادمين من مستوطنة يتسهار المقامة على أراضيهم وأراضي المواطنين بالقرى المجاورة ينفذون هجمات شبه يومية على القرية، وأن قوات الاحتلال تقتحمها لحماية المستوطنين وتطلق النيران تجاه الشبان والمواطنين وهو ما يؤدي دوما لإصابة العديد بجروح مختلفة وحالات اختناق بالعشرات بكل مرة نتيجة إطلاق قنابل الغاز.

وكذلك اعتقلت قوات الاحتلال سعد دروزة من شارع السكة داخل المدينة بعد دهم منزله، والشاب ربيع عيسى من قرية سالم شرق نابلس.

وفي مدينة جنين توغلت آليات إسرائيلية في مخيمها واعتقلت شابين فلسطينيين، بعد تفتيش منزليهما واعتلاء سطحيهما، ودهم الجيش قرى أخرى بالمدينة كبرقين واليامون، واعتقلت قوات الاحتلال آخر بعد محاصرة منزله بالمدينة وتفتيشه والعبث بمحتوياته.

وفي مدينة يطا اعتقل جيش الاحتلال أحد الفلسطينيين بعد اقتحام منزله، كما دهم بلدة أذنا بمدينة جنين.

وفي حادثة أخرى أكد مصدر محلي فلسطيني أن قوة من جيش الاحتلال اختطفت بوقت متأخر من الليلة قبل الماضية شاب من مخيم جنين أثناء مروره بسيارته على حاجز عسكري مفاجئ أقامه الجيش على طريق نابلس رام الله، وقام باعتقاله ومصادرة سيارته.

وفي رام الله قال مصدر محلي فلسطيني إن قوات الاحتلال اعتقلت الطالب بجامعة القدس إسلام رضوان من منزله في قرية دورا القرع قضاء رام الله وسط الضفة الغربية.

وفي تطور آخر قال مراسلون من الضفة الغربية إن جنود الاحتلال المتواجدين على حاجز عزون عتمة قضاء مدينة قلقيلية شمال الضفة فتحوا نيران بنادقهم تجاه عمال فلسطينيين كانوا يحاولون اجتياز شبك هناك للدخول داخل الخط الأخضر للعمل مما خلف مصابا واحدا على الاقل بالرصاص الحي.

وفي شان فلسطيني متصل اتهم ريتشارك فالك محقق الامم المتحدة لحقوق الانسان إسرائيل امس الاول بتوقيع عقاب جماعي على 1.75 مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة وقال ان المخاطر تهدد قدرة القطاع على النهوض والنمو. وقاطعت إسرائيل وحليفتها الوثيقة الولايات المتحدة النقاش الذي دار في مجلس حقوق الانسان حيث قدم فالك احدث تقرير له. ودعا التقرير إلى اجراء تحقيق في انباء بتعرض معتقلين فلسطينيين للتعذيب في السجون الإسرائيلية.

وقال فالك وهو محقق مستقل في كلمته امام اعضاء المجلس «بدأ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قبل 46 عاما. تحولت حرب استمرت لمدة ستة ايام إلى احتلال قائم منذ 46 عاما».

وقال عن القطاع الذي تحكمه حركة حماس وتفرض إسرائيل حصارا عليه بسبب ما تقول انها بواعث قلق امنية «قدرة غزة على النمو تحتاج إلى اهتمام عاجل ولا يمكن تركها تحت رحمة الاحتلال الإسرائيلي المتواصل.

وقال فالك الذي زار غزة في ديسمبر الماضي بعد دخوله عبر مصر إن 70 في المئة من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الدولية في معيشتهم وان 90 في المئة من المياه «غير صالحة للاستهلاك الآدمي».

وأضاف أن إسرائيل كثيرا ما تغلق معبر كرم سالم كاجراء عقابي لتشديد «الحصار على غزة». وتابع ان نحو 40 في المئة من من السلع التي تمر من القطاع هي سلع غذائية وامدادات اساسية اخرى منها غاز الطهي.

وقال إن إسرائيل هدمت في الربع الأول من العام الحالي 204 منازل فلسطينية في الضفة الغربية مما أدى إلى تشريد 379 فلسطينيا حسب احصائيات الأمم المتحدة.

وتابع ان إسرائيل تحتجز قرابة 5000 فلسطيني اعتقل الكثير منهم بشكل تعسفي وتعرضوا للتعذيب والاعتراف القسري والحبس الانفرادي والحرمان من زيارة عائلاتهم.

وحث فالك مجلس حقوق الانسان على تشكيل لجنة للتحقيق في «سجل إسرائيل في حصانة مسؤولي السجون من العقاب وكذلك الذين يستجوبون الفلسطينيين».

وطالب مجددا باجراء تحقيق في وفاة عرفات جرادات في فبراير شباط الماضي في ظروف غامضة باحد السجون الإسرائيلية.

ولم تشارك اسرائيل في مجلس حقوق الانسان بجنيف والذي تتهمه بالتحيز ضدها منذ مارس 2012.

ولم يحضر الوفد الأمريكي النقاش وهو اجراء دائم على جدول اعمال المجلس للمرة الاولى وذلك بعد مطالبته مجددا باستقالة فالك.

ورفضت واشنطن الاقتراح الذي طرحه فالك في احدث تقرير له باجراء تحقيق عن منظمة يو ان ووتش غير الحكومية والتي يتهمها بتنفيذ «حملة تشويه» ضده وتحريف ارائه.

وقالت السفيرة الأمريكية ايلين تشامبرلين دوناهو في بيان «البيان الاحدث للسيد فالك والذي أدرجه بشكل مفاجئ ومتهور في وثيقة رسمية للامم المتحدة هو ملمح لبيانات سابقة وافعال تستحق التوبيخ قام بها خلال توليه منصب المقرر الخاص». واضافت «مرة اخرى يوضح «البيان» جليا انه غير مناسب لاداء دوره كمقرر خاص للامم المتحدة». وكان فالك وهو استاذ قانون أمريكي ويهودي الديانة شخصية مثيرة للجدل منذ فترة طويلة.

ففي عام 2011 كتب على مدونته على الانترنت ان هناك «تعتيما واضحا» من قبل السلطات الأمريكية على هجمات 11 سبتمبر 2001 ونشر ايضا صورة كاريكاتيرية تعبر عن معاداة للسامية لكنها ازيلت في وقت لاحق.

وفي الأونة الاخيرة رفض الامين العام للامم المتحدة تصريحات فالك الذي وصف التفجيرين اللذين وقعا في نهاية ماراثون بوسطن في ابريل بانهما رد فعل على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

جوبا تؤكد انتهاك الخرطوم لأراضيها

«العفو الدولية» تتهم السودان بانتهاج سياسة الأرض المحروقة

الجيش السوداني متهم بانتهاك حقوق الإنسان

الخرطوم - «وكالات»: اتهمت منظمة العفو الدولية «أمنستي إنترناشيونال» الجيش السوداني بانتهاج سياسة الأرض المحروقة في تصديه للمتمردين في ولاية النيل الأزرق، حيث قالت المنظمة إن الجيش «أحرق وقتل» مدنيين في حوادث يمكن أن ترقى لجرائم حرب، وهي اتهامات وصفتها الخرطوم بأنها «لا أساس لها».

وبحسب المنظمة الحقوقية فإن هذه الهجمات -التي شملت أطفالا- جرت في إطار ما يبدو أنه «محاولة مدبرة» لتهجير المدنيين من مناطق تسيطر عليها قوات الزعيم المتمرد مالك عقار ومعاقبة السكان المؤيدين للتمرد. واستندت المنظمة في استخلاصاتها تلك إلى روايات لشهود عيان التقتهم في أبريل، وإلى صور عبر الأقمار الاصطناعية التقطت العام الماضي.

وقالت إن الجيش لجأ إلى «إستراتيجية الأرض المحروقة حيث دمر ما لا يقل عن ثماني قرى في منطقة جبال النوبة». واتهمت القوات السودانية بأنها «قصفت قرى قبل السيطرة عليها وإحراقها».

وفي إحدى الحوادث تقول المنظمة إن المدنيين قرروا عندما بدأت الهجمات «ولكن الذين لم يتمكنوا من الفرار بسبب الإعاقة أو التقدم في السن أحرقوا أحياء في منازلهم وقتلوا برصاص الجنود». وقال الباحث في منظمة العفو جان باتيست غالوبان إن تلك الهجمات المتعمدة ضد المدنيين تعتبر جرائم حرب.

ونقلت المنظمة في تقريرها عن مواطن بقرية كبانيت يدعى موغوس ماسيم القول إن الجيش أطلق «قذائف من مدفعية الدوشكا على كل منزل» في القرية.

وقال أحد الوجهاء المحليين وهو الشيخ فكي «رأيت من الجبل كل القرية وهي تحترق». وأضاف التقرير أن قرية خور جداد المجاورة لاقت المصير نفسه. ونقل التقرير عن شاهد عيان آخر قوله إنه عثر على جثث رجل وطفلين مقتولين بالرصاص في الظهر.

لكن المتحدث باسم الجيش السوداني الصوارمي خالد سعد نفى تلك الاتهامات، وقال إنها عارية عن الصحة. وأضاف «هناك كثير من المنظمات الدولية التي تعمل في النيل الأزرق ولم ترفع أي منها شكاوى بهذا الخصوص».

يذكر أن الحكومة السودانية تفيد بشكل كبير حرية الحركة في النيل الأزرق للطواقم الإنسانية والصحافيين والدبلوماسيين.

وتقاتل الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح الشمال منذ يونيو 2011 قوات الخرطوم في جنوب كردفان، ومنذ سبتمبر 2011 في النيل الأزرق وهما ولايتان محاذيتان لجنوب السودان.

وأمس الاول اتهمت جنوب السودان قوات السودان بالعبور إلى أراضيها في ظل احتدام التوتر بين الدولتين.

وقال وزير الإعلام في جنوب السودان، بارنابا ماريال بنجامين، إن قوات السودان توغلت لمسافة نحو 10 كيلومترات في ولاية أعالي النيل. وأضاف بنجامين أن جنوب السودان سوف يحتج لدى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على قرار السودان بشأن وقف ضخ نفطه. وتابع قائلا «دائما ينتهكون الاتفاقيات... ينبغي أن يُحاسب السودان ويدفع الثمن». وكان رئيس جهاز الاستخبارات في السودان، محمد عطا، قال السبت إن جنوب السودان فشل في وقف دعم المتمردين الذين ينشطون في دارفور وفي ولايتين أخريين.

وأضاف قائلا في ندوة صحفية «يحصلون على الإمدادات من الأسلحة والذخيرة والنفط وقطع الغيار الخاصة بالسيارات والمواد الغذائية...إنهم يرسلون جراحهم إلى المستشفيات في الجنوب. عشرات الجرحى يعالجون حاليا في الجنوب».

وقال وزير الإعلام السوداني، أحمد بلال عثمان، إن السودان يخطط لإغلاق أنابيب النفط في غضون ستين يوما. لكنه أضاف أن السودان سيتخلى عن قراره إذا توقف جنوب السودان عن دعم المتمردين.

فنزويلا تعلن إحباط محاولة لاغتيال مادورو

كاراكاس - «وكالات»: أعلن وزير الداخلية الفنزويلي امس أن السلطات أحبطت محاولة لاغتيال الرئيس نيكولاس مادورو.

وقال الوزير ميغيل رودريغيز توريس على شاشة التلفزيون الرسمي إن المخطط وضعته ثلاث مجموعات شبه عسكرية، تم اعتقال اثنتين منها فيما البحث جار للقبض على المجموعة الثالثة. وأضاف أنه جرى اعتقال تسعة كولومبيين على علاقة بالمخطط، شمال غرب البلاد، قبل وصولهم إلى العاصمة كاراكاس.

وجاء ذلك بعد ساعات من إعلان لجنة الانتخابات انتهاءها من النظر في الطعون المقدمة من المعارضة الفنزويلية، بحق نتائج الانتخابات الرئاسية، التي فاز بها «نيكولاس مادورو»، في أبريل. وأكدت اللجنة في قرارها النهائي فوز الرئيس مادورو، أمام منافسه زعيم المعارضة «هنريك كابريلاس»، بفارق 1.5 في المئة من إجمالي الأصوات. يشار إلى أن «نيكولاس مادورو» تم انتخابه رئيسًا للبلاد، وذلك بعد وفاة الزعيم الفنزويلي الراحل «هوغو تشافيز»، فيما تقدم كابريلاس الذي خسر أمام منافسه مادورو بفارق 234 ألفا و 935 صوتا، بطعن، اتهم فيه الحكومة بالتخطيط لتغيير نتائج الانتخابات قبل إجرائها.

رغم التنديد العالمي بانتهاك حقوق الأقلية المسلمة

بورما: السلطات تتمسك بسياسة تحديد نسل الروهينغا

نايبيداو - «وكالات»: عبر خين إي وزير الهجرة في ميانمار عن تأييده لسياسة تحديد النسل بطفلين لكل أسرة من اقلية الروهينغا المسلمين وهي السياسة التي وصفتها زعيمة المعارضة أونج سان سو كي والامم المتحدة بانها تنطوي على تمييز وانتهاك لحقوق الانسان.

وخين إي هو أكبر مسؤول يؤيد علانية السياسة التي اعلنت عنها في الاونة الاخيرة السلطات المحلية التي تسمح بطفلين فقط لكل أسرة في ولاية الراخين التي يقطنها الروهينغا المسلمون وهم أقلية بدون جنسية تطلق عليهم حكومة ميانمار اسم «البنغال».

وقال خين إي في مقابلة مع رويترز «هذه «السياسة» ستفيد النساء البنغال».

وتتزامن تصريحاته مع قلق دولي متصاعد بشأن معاملة الاقلية المسلمة في بلد غالبية سكانه من البوذيين بعد تفجر أعمال عنف طائفية قتل فيها مئات الاشخاص منذ العام الماضي وتسببت في تشريد أكثر من 140 الف شخص معظمهم من المسلمين. والتوترات الدينية من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومة الاصلاحية التي حلت محل المجلس العسكري الحاكم في ميانمار في مارس اذار 2011.

ويقول موظفو صحة ان سياسة طفلين لكل أسرة تشجع على عمليات اجهاض غير آمنة في واحدة من أفقر دول جنوب شرق آسيا. وتقول السلطات في ولاية الراخين انها تحتاج لفرض قيود على الروهينغا لمنع وقوع مزيد من الاضطرابات. وفي سيتوي عاصمة ولاية الراخين أدت سياسات مماثلة للفصل العنصري الى فصل البوذيين عن المسلمين الذين يعيش كثيرون منهم في أحياء تشبه السجون منذ اعمال العنف الطائفية في يونيو حزيران من العام الماضي. وأكد متحدث باسم حكومة ولاية الراخين في الشهر الماضي مجددا قانون تحديد النسل بطفلين لكل أسرة الصادر عام 2005 في مستوطنتين هما بوثيدونج ومونجداو في اطار سلسلة من القيود التي وضعتها الحكومة العسكرية السابقة للسيطرة على عدد السكان الروهينغا الذي يتنامى بسرعة. وقال خين إي «النساء البنغال اللاتي يعشن في ولاية الراخين لديهن الكثير من الاطفال. في بعض المناطق لدى الاسرة الواحدة 10 أو 12 طفلا».

وأضاف «هذا ليس جيدا لتغذية الطفل. ليس من السهل رعاية الاطفال».

وعندما سئل ان كان يؤيد هذه السياسة رد بقوله «نعم». وقوبلت هذه السياسة بالتنديد من انحاء العالم واذكت جدلا متناميا بشأن معاملة الروهينغا الذين يزعمون أن أصولهم تمتد مئات السنين في ولاية الراخين. ودعت الامم المتحدة ميانمار الى «الغاء مثل هذه السياسات أو الممارسات». وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش التي تعنى بحقوق الانسان ومقرها نيويورك ان القانون «ينتهك حماية حقوق الانسان الدولية ويعرض للخطر الصحة البدنية والعقلية للنساء». ووصفت سو كي الحائزة على جائز نوبل للسلام هذه السياسة بانها «تنطوي على تمييز... لا يتفق مع حقوق الانسان».

وتقول حكومة ميانمار ان الروهينغا مهاجرون مسلمون من بنجلادش وصلوا اثناء الحكم الاستعماري البريطاني في الفترة بين عامي 1824 وعام 1984.

وتعبير «البنغال» يشير الى انهم مهاجرون غير شرعيين من بنجلاديش جارة ميانمار الشمالية. واستبعد قانون المواطنة لعام 1982 الروهينغا من 135 جماعة عرقية معترف بها في ميانمار مما جعلهم في واقع الامر بدون جنسية. وتتبرا بنجلاديش منهم أيضا ورفضت منحهم وضع اللاجئين منذ عام 1992. ويقدر خين إي عددهم بنحو 1.33 مليون نسمة في بلد تعداد سكانه 60 مليونا وهو ما يزيد على تقديرات سابقة بلغت 800 الف شخص. وقال انه يوجد 1.08 مليون نسمة في ولاية الراخين. وصرح بان نحو 40 الف شخص فقط منهم يحمل الجنسية. واضاف ان سياسة طفلين لكل أسرة مطبقة فيما يبدو على مستوى القاعدة الشعبية من جانب السلطات المحلية. وقال «لم يصدر الامر من الحكومة المركزية. ولم يصدر من حكومة الولاية». وقال ان هذه السياسة ستساعد في تقليل المشاكل التي تظهر بسبب الاسر الكبيرة العدد.

يتم بموجبه تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة الأمن والتحضير لانتشار الجيش

واجادوجو: اتفاق مبدئي بين الحكومة الحالية والانفصاليين يسمح بإجراء الانتخابات في كيدال

جانب من المباحثات بين الحكومة والحركات المسلحة

واجادوجو - «وكالات»: قال وسيط كبير في المحادثات التي تجري بين حكومة مالي والمتمردين الانفصاليين في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو ان الجانبين توصلا لاتفاق «مبدئي» يسمح باجراء الانتخابات في موعدها في يوليو في منطقة كيدال المتنازع عليها بشمال مالي.

وبدأت المحادثات بين الجانبين يوم السبت بعد ان بدأ جيش مالي في التقدم الاسبوع الماضي صوب كيدال اخر معقل للحركة الوطنية لتحرير أزواد في شمال شرق مالي في اول قتال مباشر منذ اشهر.

وشنت فرنسا حملة عسكرية كبيرة في يناير انهت سيطرة المقاتلين الإسلاميين الذين تربطهم علاقات بتنظيم القاعدة على ثلثي مساحة مالي في الشمال وسمحت للطوارق باستعادة السيطرة على معقلهم التقليدي في كيدال. واوضحت الحكومة انها تريد عودة الادارة المدنية والجيش الى كيدال قبل الانتخابات المقرر اجراؤها في 28 يوليو وهددت بالسيطرة على البلدة اذا لم يتم التوصل لاتفاق بحلول يوم الاثنين«امس الاول».

وقال جبريل باسول وزير خارجية بوركينا فاسو للصحفيين بعد جولة من الاجتماعات «في النقطة المتعلقة بنشر قوات مسلحة مالية في منطقة كيدال فقد توصلنا لاتفاق مبدئي.

طلب الجانبان بضع ساعات لابلاغ قواعدهما.. من اجل ان يتمكنا من العودة غدا «امس»للاقرار النهائي لهذه الوثيقة.

واضاف انه بموجب الاتفاقية سيتم تشكيل لجنة تضم الجانبين لمراقبة الامن والتحضير لانتشار الجيش في كيدال. ويطالب الطوارق منذ عقود باستقلال سياسي أكبر عن العاصمة باماكو في الجنوب وزيادة الإنفاق على تنمية المنطقة الفقيرة التي يطلقون عليها اسم أزواد.

وبدأت الحركة الوطنية لتحرير أزواد انتفاضتها في بداية العام الماضي وسرعان ما تحالفت مع المقاتلين الاسلاميين الذين استغلوا انقلابا في العاصمة في مارس 2010 للاستيلاء على شمال مالي الصحراوي. وفيما بعد همشت الجماعات الاسلامية الأفضل تسليحا الحركة الوطنية لتحرير ازواد.

وتحث فرنسا بقوة على إجراء الانتخابات في موعدها لاتمام عملية التحول الديمقراطي في مالي. ومن المقرر أن تسلم فرنسا المسؤولية لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في مالي الشهر القادم.